

Distr.: General  
2 July 2020  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الحادية عشرة المستأنفة الأولى

فيينا، 31 آب/أغسطس - 2 أيلول/سبتمبر 2020

البند 4 من جدول الأعمال

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2	..... ثانياً- خلاصة وافية
2	..... جزر كوك



الرجاء إعادة استعمال الورق



## ثانياً - خلاصة وافية

### جزر كوك

#### 1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لجزر كوك في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أودعت جزر كوك صك انضمامها إلى الاتفاقية في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2011. ويشمل النظام القانوني في جزر كوك القانون الأنغلو-سكسوني الإنكليزي، وبعض القوانين من بريطانيا ونيوزيلندا، والقوانين التي تصدرها السلطة التشريعية والقوانين العرفية. والدستور هو القانون الأعلى.

وقد استعرض تنفيذ جزر كوك للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الرابعة من دورة الاستعراض الأولى، ونشرت خلاصة وافية لذلك الاستعراض في 2 حزيران/يونيه 2015 (CAC/COSP/IRG/II/4/1/Add.15).

وعلى الرغم من أن جزر كوك لا تنفذ أحكام الاتفاقية مباشرة، فإنها تعتبر الاتفاقية أساساً للتعاون الدولي، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات.

ويشمل الإطار القانوني الوطني لمكافحة الفساد أحكاماً من عدد من القوانين، لا سيما قانون الجرائم، وقانون عائدات الجريمة، وقانون الخدمة العمومية، وقانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، وقانون وحدة الاستخبارات المالية، وقانون الإبلاغ عن المعاملات المالية. وجزر كوك طرف في عدد من الاتفاقيات الدولية المعنية بالتعاون الدولي ومنع الجريمة.

ولدى جزر كوك عدة هيئات وأجهزة معنية بمنع الفساد ومكافحته، من بينها مكتب محامي التاج، ولجنة المناقصات، ومكتب مفوض الخدمة العامة، ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية، ولجنة الإشراف المالي، ووحدة الاستخبارات المالية. كما أنشأت في عام 2011 لجنة مكافحة الفساد كفريق معني بصنع السياسات في الأجهزة الحكومية وتبادل المعلومات فيما بينها.

وتتعاون سلطات البلد على الصعيد الدولي من خلال شبكات مختلفة، منها فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال ومجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

ويؤدي مكتب محامي التاج دوراً رئيسياً في مجال التعاون الدولي.

#### 2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

##### 1-2 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)

تقوم لجنة مكافحة الفساد حالياً بإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وأرسي مبدأ الحوكمة ومكافحة الفساد في الخطة الوطنية للتنمية المستدامة للفترة 2016-2020، ولا سيما الهدف 16، وكذلك في السياسات الحكومية، بما في ذلك دليل الخدمة العامة، ودليل رؤساء الوزارات، ودليل السياسات والإجراءات المالية لحكومة جزر كوك، وفي سياسات قطاعات معينة، مثل السياسة المتعلقة بمعادن قاع البحار.

وبموجب قانون اللجنة القانونية لسنة 2007، كُلفت اللجنة بمهمة محورية وهي إصلاح القانون. غير أنه في الممارسة العملية، تقوم كل وزارة بالاستعراض الخاص بها ضمن نطاق اختصاصها، وكثيراً ما يكون ذلك بمساعدة مكتب محامي التاج. ويتمتع أمين المظالم بسلطات تخوله إجراء مراجعة لمدى كفاية الإجراءات

والآليات الإدارية. ومشروع قانون الجرائم، الذي يتضمن تعديلات مقترحة على قانون مكافحة الفساد، معروض حاليا على لجنة برلمانية مختارة للنظر فيه.

ويتمثل دور لجنة مكافحة الفساد في ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد، بسبل منها اقتراح سياسات لمكافحة الفساد ومتابعة المسائل التي يحيلها إليها مجلس الوزراء. ويرأس اللجنة الوكيل العام، وتتألف من ممثلين عن القطاع العام.

ولدى عدة هيئات في جزر كوك صلاحيات تتعلق بمنع الفساد. وتقود دائرة الشرطة في جزر كوك جميع التحقيقات في قضايا الفساد. ويتولى أمين المظالم مهام التحقيق في الادعاءات المتعلقة بسوء إدارة المكاتب العمومية، بما في ذلك الشكاوى المقدمة ضد الشرطة. ويجوز لأمين المظالم فتح التحقيقات بمبادرة منه (المادة 11 (3) من قانون أمين المظالم لسنة 1984). وعملا بقانون المعلومات الرسمية لسنة 2008، يعهد إلى أمين المظالم باستعراض الشكاوى المتعلقة بطلبات الحصول على المعلومات والتحقيق فيها. ويتولى مكتب مفوض الخدمة العامة مسؤولية تلقي الشكاوى العمومية بشأن سلوك رؤساء الوزارات ورؤساء الإدارات والموظفين العموميين، وبشأن ما يقدمونه من خدمات وسوء الإدارة العمومية.

وعموما، توجد أحكام قانونية بشأن استقلالية العديد من هيئات المنع إزاء النفوذ الخارجي. ويعين ممثل الملكة، بناء على مشورة رئيس الوزراء، أمين المظالم ومفوض الخدمة العامة ومفوض الشرطة ومدير لجنة استعراض الإنفاق العام ومراجعة الحسابات (في حالة لجنة استعراض الإنفاق العام ومراجعة الحسابات، يحال الأمر إلى مجلس الوزراء عملا بالمادة 21 (1) من قانون لجنة استعراض الإنفاق العام ومراجعة الحسابات). وتعين الحكومة كبير الموظفين المسؤولين عن الانتخابات، تحديدا بموجب أوامر من المجلس التنفيذي (المادة 4 (1) من قانون الانتخابات لسنة 2004). ويعين الوزير المسؤول عن الشؤون المالية مجلس لجنة الإشراف المالي (المادة 4 من قانون لجنة الإشراف المالي لسنة 2003).

ويجري التنسيق على الصعيد الوطني عن طريق إجراءات غير رسمية؛ ويشجع استخدام أشكال الاتصال المخصصة. وقد استخدمت لجنة مكافحة الفساد لتبادل المعلومات بغرض تجنب الازدواج في الموارد.

وجزر كوك عضو في منظمات، وتشارك هيئاتها في المبادرات التي تساعد على منع الفساد، ومنها المبادرة المشتركة بين مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الفساد، وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، وشبكة الموظفين المعنيين بالقانون في جزر المحيط الهادئ، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، ورابطة وحدات الاستخبارات المالية في جزر المحيط الهادئ، ومجموعة إيغومنت، ورابطة المدعين العامين في منطقة المحيط الهادئ، وأمانة جماعة بلدان المحيط الهادئ، والمنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد، ورابطة المحيط الهادئ للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وشبكة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في المحيط الهادئ.

وذكرت جزر كوك بتحديث أسماء وعناوين السلطات التي كانت قد أرسلت سابقا إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وقد تساعد الدول الأطراف الأخرى على وضع وتنفيذ تدابير لمكافحة الفساد.

*القطاع العام؛ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و8 و11)*

أنشئ مكتب مفوض الخدمة العامة عملا بالبواب السادس من الدستور، وهو مسؤول عن تعيين الموظفين العموميين وترقيتهم ونقلهم وإنهاء خدمتهم وتأديبهم (المادة 74 بء من الدستور). وفي الممارسة العملية، يدير المكتب رؤساء الوزارات، ويدير رؤساء الوزارات الموظفين العموميين التابعين لوزاراتهم، بإشراف من المكتب

(الصفحة 11 من دليل رؤساء الوزارات لسنة 2018 بلغته الأصلية). وتماشيا مع قانون الخدمة العمومية لسنة 2009 وقانون الخدمة العمومية المعدل لسنة 2016، عُيّن مؤخرًا دليل الخدمة العامة ليشمل تفاصيل السياسات والمعايير المعنية بشؤون الموظفين فيما يتعلق بالتوظيف والاستخدام والاستبقاء والترقية والإحالة على التقاعد على أساس مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية. وتدعم سياسة استخدام الموظفين ممارسات التوظيف الجيدة وتعزز الإنصاف والشفافية والاختيار المستند إلى الجدارة. وتشمل السياسات الأخرى التي يضعها مكتب مفوض الخدمة العامة السياسة المعنية بالإجازات في إطار الخدمة العامة، والسياسة المعنية بالسفر في مهام رسمية، والسياسة المعنية بالنزاعات المتعلقة بالتوظيف. ويحدد مكتب مفوض الخدمة العامة نطاقات مرتبات الخدمة العمومية وفقا للأجور التي يوافق عليها مجلس الوزراء (المادة 6 (1) (م) من قانون الخدمة العمومية). ويمكن للمحكمة المعنية بالأجور أن تقدم توصيات إلى الوزير المسؤول عن الشؤون المالية بشأن المرتبات والبدلات (المادة 13 من قانون المحكمة المعنية بالأجور لسنة 2005). وتوجد آلية للطعن على جميع قرارات الموارد البشرية تتكون من ثلاث مراحل: أولاً، الطعن أمام رئيس الإدارة؛ ثم أمام مكتب مفوض الخدمة العامة؛ وأخيراً، يكون أمام العامل خيار تقديم تظلم شخصي لصاحب العمل عملاً بقانون علاقات العمل لسنة 2012 (المادتان 36 و42 من قانون الخدمة العمومية). وليست هناك إجراءات خاصة لاختيار وتنقيل وتدريب الأفراد الذين يشغلون المناصب التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة.

وتشمل بعض برامج التدريب، ومنها البرامج التوجيهية، الأخلاقيات ومدونات السلوك وتضارب المصالح الخاصة بالموظفين العموميين وأعضاء البرلمان.

ويحدد الدستور والقانون المعدل للدستور لسنة 2003 معايير التأهيل وإسقاط الأهلية بالنسبة للمرشحين للمناصب العمومية المنتخبة. ويتضمن قانون الانتخابات لسنة 2004 أحكاماً بشأن أهلية وإسقاط أهلية المرشحين (على سبيل المثال، في حالة الرشوة: المادة 88)، فضلاً عن المساءلة بشأن المقبوضات والنفقات المتعلقة بالحملات (المادة 108)، وإن كان لم يتخذ حتى الآن أي إجراء بشأن النقطة الأخيرة.

وتوجه مدونة قواعد السلوك في الخدمة العامة وسياسة مدونة قواعد السلوك سلوك جميع الموظفين العموميين، وتتص على إجراءات تأديبية في حالة عدم الامتثال، تشمل الفصل الفوري بسبب سوء السلوك الجسيم. وفي حين يبين دليل رؤساء الوزارات لسنة 2018 بوضوح أن سياسة مدونة قواعد السلوك توفر الأساس اللازم لإدارة تضارب المصالح، فإن المسؤولية عن وضع السياسات والعمليات اللازمة لمعالجة هذه المسألة تقع على عاتق كل رئيس وزارة/جهاز، بما في ذلك ما يتعلق بكيفية الحد من الآثار السلبية المحتملة والتأكد من معرفة الموظفين متى ينشأ التضارب، وكيفية إدارته. وقد اتخذت بعض الأجهزة، مثل لجنة الإشراف المالي، خطوات إضافية لتعزيز الشفافية ومنع تضارب المصالح. وينص الفصل 10 من دليل الخدمة العامة على قيام الموظفين العموميين بالإبلاغ عن أفعال الفساد؛ وتبين سياسة الإفصاح (المبلغين عن المخالفات) الأمر بمزيد من التفصيل.

ولدى بعض الهيئات مدونات إضافية خاصة بها، مثل مدونة قواعد السلوك الخاصة بالشرطة. كما يتضمن الباب الخامس والأربعون من الأوامر الدائمة للبرلمان مدونة لقواعد السلوك تتضمن متطلبات الإفصاح عن الموجودات (وترد أيضاً في المادة 18 من قانون القائمة المدنية لسنة 2005).

وينشئ الباب الرابع من الدستور السلطة القضائية. ويعين رئيس قضاة المحكمة العليا من قبل ممثل الملكة، بناء على مشورة المجلس التنفيذي (المادة 52 (أ))، ولا يجوز تحييته إلا لسوء السلوك أو بسبب عجزه عن أداء مهام منصبه (المادة 54). ويورد الدليل المرجعي للقضاة مدونة قواعد سلوك للجهاز القضائي، وهي تنطبق أيضاً على قضاة الصلح.

ويتضمن الباب السابع من قانون الممارسين في مجال القانون لسنة 1993-1994 مدونة أخلاقيات للممارسين في مجال القانون، ومن بينهم موظفو مكتب محامي التاج، في حين يورد الباب الثالث من القانون ما يتعلق بسوء السلوك المهني.

#### المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

لدى جزر كوك نظام مشتريات لامركزي. وتُنظَّم عمليات الاشتراء العمومي سياسة اشتراء وبيع السلع والخدمات الحكومية لسنة 2016، التي وضعت عملاً بالمادة 63 من قانون وزارة المالية والإدارة الاقتصادية لسنة 1995-1996. وتحتوي بوابة المشتريات الحكومية الإلكترونية على استمارات نموذجية للاشتراء. ولا يوجد قانون يمنع التواطؤ على تحديد الأسعار في المناقصات العمومية (يحدد قانون مراقبة الأسعار لسنة 1966 سعراً ثابتاً للبنزين) أو ينظم عمليات الاشتراء من مصدر وحيد. وتلزم الشركات المملوكة للدولة والهيئات المعفاة، مثل بنك جزر كوك، بالامتثال لسياسة سنة 2016، ما لم تكن معفاة بموجب قانون. وهناك إجراءات لتقديم الشكاوى المتعلقة بالاشتراء (المادة 11 من سياسة اشتراء وبيع السلع والخدمات الحكومية)، وإن كان لا يوجد نظام للمراجعة المحلية لقرارات الاشتراء والطعن فيها، أو لمراجعة عمليات الاشتراء. وحتى الآن، لم يُطعن في قرارات للاشتراء. وتجري حالياً تجربة نظام الاشتراء الإلكتروني.

وتستخدم عملية المناقصة في جميع عمليات الاشتراء التي تزيد قيمتها على 60 000 دولار نيوزيلندي. ويكتفى بالحصول على عرض أسعار للمشتريات أقل من 60 000 دولار نيوزيلندي، في حين يستلزم عرض الأسعار بقيمة تتراوح ما بين 30 000 و60 000 دولار نيوزيلندي موافقة لجنة المناقصات. وبالنسبة لعروض الأسعار التي تتراوح قيمتها ما بين 1 000 و30 000 دولار نيوزيلندي (والمبينة معاييرها في المادة 3-1 من سياسة اشتراء وبيع السلع والخدمات الحكومية)، يكتفى بالحصول على موافقة رئيس الهيئة. وتطبق قواعد محددة بشأن تضارب المصالح على موظفي المشتريات (المادة 1-8 من السياسة).

وينبغي للوزير المسؤول عن الشؤون المالية أن يقدم تقديرات للإيرادات والنفقات إلى البرلمان سنوياً للموافقة عليها في شكل مشروع قانون خاص بالاعتمادات (المادة 70 من الدستور). ويحدد الباب الرابع من قانون وزارة المالية والإدارة الاقتصادية عملية وضع الميزانية، ويحدد الباب الخامس والثلاثون التقديرات والإجراءات المالية. وينبغي للوزير المسؤول عن الشؤون المالية أن يقدم بيان السياسة المتعلقة بالميزانية إلى البرلمان للموافقة عليه (المادة 11)، مصحوباً ببياناً للتقديرات (المادة 13). وينبغي للوزير أيضاً أن يقدم إلى البرلمان، في موعد أقصاه يوم تقديم المشروع الأول للقانون الخاص بالاعتمادات، تقريراً عن الاستراتيجية المالية (المادة 12). وينبغي للوزير المسؤول عن الشؤون المالية أن ينشر تحديثاً اقتصادياً ومالياً في الفترة من 1 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، وأن يتضمن أيضاً تنقيحاً للتوقعات (المادة 16). وينبغي للأمين المالي، في نهاية كل سنة مالية وفي موعد لا يتجاوز نهاية الشهر الثالث من السنة المالية اللاحقة، إعداد بيان مالي وإرساله إلى مراجعي الحسابات الحكوميين مع مجموع النفقات التشغيلية، ومجموع الإيرادات التشغيلية، والتوازن بين الاثنين، ومستوى إجمالي الدين ومستوى القيمة الصافية (المادة 26 (1)). وينبغي إرسال هذه البيانات المالية وتقرير مراجعي الحسابات الحكوميين إلى رئيس البرلمان (المادة 26 (2)).

وينص الدستور على إنشاء مكتب مراجعة الحسابات (المادة 71). والمكتب مسؤول عن مراجعة التقارير المالية للحكومة. ويرصد مكتب لجنة استعراض الإنفاق العام ومراجعة الحسابات الامتثال لقانون اللجنة لسنة 1995-1996، ويضطلع بوظائف استعراض ومراجعة الحسابات على النحو المفصل في المادة 27 من القانون، بما في ذلك إجراء عمليات المراجعة والقيام بالتحقيقات والتحريات التي تحيلها إليه لجنة استعراض الإنفاق العام. ويطبق مكتب مراجعة الحسابات ومكتب لجنة استعراض الإنفاق العام ومراجعة الحسابات معايير مكتب المراجع العام للحسابات في نيوزيلندا وهيئة مراجعة الحسابات في نيوزيلندا. ومكتب لجنة

استعراض الإنفاق العام ومراجعة الحسابات مسؤول أمام البرلمان، عملاً بالمادة 4 من قانون لجنة استعراض الإنفاق العام ومراجعة الحسابات، وإن كان ليس من الواضح كيف يجري القيام بذلك بالاشتراك مع اللجنة المعنية بالحسابات العمومية، أو كيف يستكمل ذلك عملها.

وتحفظ الإدارات الحكومية السجلات المالية الحكومية لمدة 15 عاماً. وبعد ذلك الوقت، أو بناء على اتفاق، يحتفظ الأرشيف الوطني بهذه السجلات، عملاً بقانون السجلات العمومية لسنة 1984. ويجرم قانون الجرائم تزوير السجلات (على سبيل المثال في المادة 287 (جريمة التزوير)، والمادة 274 (تزوير الحسابات المتعلقة بالأموال العمومية)، والمادة 253 (تدمير السجلات)).

#### *إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و13)*

يمنح قانون المعلومات الرسمية المواطنين الحق في طلب معلومات حكومية رسمية، ويلزم الحكومة بتلبية الطلب ما لم تكن هناك أسباب تدعو إلى حجب هذه المعلومات. ويحدد القانون الجداول الزمنية (على سبيل المثال، إصدار القرارات خلال 20 يوم عمل (المادة 14 (1)). ومن الأسباب التي تحسم مسألة حجب المعلومات، على سبيل المثال، المساس بالمسائل المتعلقة بالأمن والدفاع (بما في ذلك في نيوزيلندا (المادة 34 (أ))، ومنع الجرائم أو التحقيق فيها أو كشفها (المادة 34 (ب))، وأسباب أخرى منها الكشف عن سر تجاري (المادة 8). ويتولى أمين المظالم مهمة التحقيق في الشكاوى المتعلقة بطلبات الحصول على المعلومات، واستعراض تلك الشكاوى (المادة 30 من قانون المعلومات الرسمية المعدل لسنة 2009). وتعتبر وثائق مجلس الوزراء سرية للغاية، ويلزم الحصول على تصريح أمني أو تقديم طلب بموجب قانون المعلومات الرسمية للاطلاع عليها. ويبين الدليل المعني بطلبات الحصول على المعلومات الرسمية عملية طلب المعلومات الرسمية وإدارة هذه المعلومات. ويقدم مكتب أمين المظالم تدريباً مكثفاً على قانون المعلومات الرسمية إلى الحكومة والبرلمان وعامة الناس، بما في ذلك في الجزر الخارجية. وقامت بعض الوزارات والبرلمان، بما في ذلك مكتب أمين المظالم ومكتب مفوض الخدمة العامة ومكتب لجنة استعراض الإنفاق العام ومراجعة الحسابات، بنشر معلومات عن مهامها من خلال مواقعها الشبكية. ويطلب إلى مكتب رئيس الوزراء إصدار منشور يحدد مهام الوزارات والمنظمات. وينبغي تحديث هذه المعلومات كل سنتين (المادة 22 من قانون المعلومات الرسمية)؛ إلا أن ذلك لم يحدث بعد.

ويسمح لأفراد الجمهور والصحافة بحضور جلسات البرلمان كمشاهدين بإذن من رئيس البرلمان أو أحد الكتبة أو أي شخص آخر مخول بذلك (الجزء XL من الأوامر الدائمة للبرلمان). ويسمح ببث وقائع الجلسات بموجب الأمر 380، وهو ما يجري بانتظام.

وقد استخدمت جزر كوك أنشطة توعية، مثل اليوم الدولي لمكافحة الفساد، وبرامج التوعية الإذاعية التي تقدمها عدة جهات، منها أمين المظالم ومفوض الخدمة العامة، للإسهام في عدم التسامح مع الفساد. وتسمح بعض السلطات، مثل مكتب مراجعة الحسابات ومكتب أمين المظالم ومكتب مفوض الخدمة العامة والشرطة، بالإبلاغ دون الكشف عن الهوية.

#### *القطاع الخاص (المادة 12)*

يلزم قانون الشركات ذات المسؤولية المحدودة لسنة 2008 جميع الشركات ذات المسؤولية المحدودة بحفظ سجلات معينة (المادة 32)، بما في ذلك السجلات المحاسبية الصحيحة التي يحتفظ بها الوكيل المقيم (المادة 31 ألف). ويتولى أمين سجل الشركات الإشراف على تنفيذ القانون. وتتضمن قوانين أخرى أيضاً أحكاماً بشأن حفظ بالسجلات، منها المادة 32 من قانون المصارف لسنة 2011، والمادة 18 من قانون التأمين الاحتكاري

لسنة 2013، وينص قانون الشركات ذات المسؤوليات المحدودة لسنة 2008 على تعيين مراجع حسابات، وإن كان لا ينص على التزام بمراجعة الحسابات.

وتحظر المادة 258 من قانون الجرائم تسجيل نفقات وهمية، وقيد التزامات مالية مع تحديد غرضها تحديدا خاطئا، واستخدام مستندات زائفة، والإتلاف المتعمد لمستندات مسك الدفاتر، إذا ارتكبت تلك الأفعال بقصد الاحتيال، في حين تشمل المادة 287 التزوير.

ولا تحظر جزر كوك صراحة اقتطاع النفقات التي تشكل رشى من الضرائب.

#### تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

يتكون النظام القانوني لمكافحة غسل الأموال في البلد بشكل أساسي من قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية لسنة 2017 ولائحته التنظيمية، وقانون الإبلاغ عن المعاملات المالية لسنة 2015، وقانون لجنة الإشراف المالي لسنة 2003، وقانون عائدات الجريمة لسنة 2003، فضلا عن المبادئ التوجيهية الصادرة عن وحدة الاستخبارات المالية والبيانات التحوطية الصادرة عن لجنة الإشراف المالي.

ويجب أن يكون لدى المؤسسات المعنية بالإبلاغ، ومنها جميع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، أنظمة داخلية لمنع غسل الأموال، تشمل تحديد هوية الزبائن والمالكين المنتفعين، والمراقبة المستمرة للمعاملات، وتوخي الحرص الواجب المعزز تجاه الزبائن ذوي المخاطر العالية والحسابات والمعاملات ذات المخاطر العالية، وحفظ السجلات، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

وتتولى وحدة الاستخبارات المالية المسؤولية عن جمع وتحليل المعلومات المالية والمعلومات الاستخباراتية عن حالات غسل الأموال المشتبه فيها، وتمويل الأنشطة الإرهابية وغيرها من الجرائم الخطيرة، وتعميمها على السلطات المختصة على الصعيدين الوطني والدولي. والوحدة هي جهة الإشراف على جميع المؤسسات المعنية بالإبلاغ في مجال مكافحة غسل الأموال. وتتولى لجنة الإشراف المالي مهام الترخيص للمؤسسات المالية والإشراف عليها وضمان امتثالها للمعايير المقبولة دوليا. واللجنة هي هيئة التنظيم الاحترازي، وتقدم الدعم للإشراف على مكافحة غسل الأموال عندما تطلب ذلك وحدة الاستخبارات المالية في جزر كوك.

ونشرت جزر كوك أول تقييم وطني للمخاطر في عام 2008، والثاني في عام 2015. وقد شاركت المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة في العملية، وتقوم بتجسيد نتائج تلك العملية في تقييماتها الداخلية للمخاطر. واستُكملت هذه التقييمات في عام 2017 من خلال "استعراض مخاطر قطاعات المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لعام 2017". ووفقا للتقييم، فإن الفساد والرشوة يشكلان تهديدا متوسطا.

وتتعاون السلطات الرقابية والمعنية بإنفاذ القانون المسؤولة عن مكافحة غسل الأموال، وتتبادل المعلومات على الصعيدين المحلي والدولي.

ويشمل قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية (المادة 37) المتطلبات المتعلقة بالتحويل البرقي تماشيا مع الاتفاقية.

وقد اعتمدت جزر كوك نظام الإعلان عن النقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها، عند الدخول إلى البلد أو مغادرتها، إذا كانت قيمتها تعادل أو تتجاوز 10 000 دولار نيوزيلندي (المادة 7 من قانون التصريح عن المبالغ النقدية لسنة 2016/2015). وينص القانون على عقوبات بشأن عدم الإعلان أو الإعلان الكاذب، بما في ذلك غرامات وعقوبات بالسجن (المادة 29).

ويبين تقرير التقييم الصادر عن فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال لعام 2018 درجة عالية من الامتثال لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالإجراءات الوقائية والرقابة.

وتساهم جزر كوك في تنمية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة غسل الأموال، وخصوصاً من خلال مشاركتها في فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال ومجموعة إيغمونت.

## 2-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

• جهود أمين المظالم للتوعية بشأن قانون المعلومات الرسمية، وتوفير تدريب مكثف للحكومة والبرلمان وعامة الناس، بما في ذلك في الجزر الخارجية (المادة 10 (ب)).

## 2-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

يوصى بأن تقوم جزر كوك بما يلي:

- وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بما يتماشى مع الفقرة 1 من المادة 5 من الاتفاقية، وتخصيص الموارد الكافية لضمان تنفيذها على نحو فعال (المادة 5).
- اعتماد تشريعات لمكافحة الفساد، منها مشروع قانون الجرائم، لتعزيز تنفيذ الاتفاقية (المادة 5).
- تعزيز استقلالية عملية تعيين كبير الموظفين المسؤولين عن الانتخابات ومدير لجنة استعراض الإنفاق العام ومراجعة الحسابات (الفقرة 2 من المادة 6).
- السعي إلى اعتماد إجراءات مناسبة لاختيار وتدريب أفراد لتولي المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة وضمان تناوبهم على المناصب، حيثما انطبق ذلك (الفقرة 1 (ب) من المادة 7).
- السعي إلى إنفاذ المادة 106 من قانون الانتخابات لسنة 2004، ولا سيما وضع لوائح تقتضي مساءلة الأحزاب السياسية والمرشحين عن المقبوضات والنفقات الخاصة بأغراض الحملات الانتخابية (الفقرة 3 من المادة 7).
- النظر في اعتماد مشروع قانون حماية المبلغين عن المخالفات ونظمه لزيادة تيسير قيام الموظفين العموميين بإبلاغ السلطات المعنية عن أفعال الفساد (الفقرة 4 من المادة 8).
- السعي إلى وضع تدابير ونظم تلزم الموظفين العموميين بأن يفصحوا للسلطات المعنية عن أشياء منها ما لهم من أنشطة خارجية وعمل وظيفي واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة قد تقضي إلى تضارب في المصالح، ويشمل ذلك الموظفين الذين يرأسون الوزارات والأجهزة التابعة للتاج والشركات المملوكة للدولة (الفقرة 5 من المادة 8).
- تنقيح تشريعات الاشتراء بغرض: (أ) معالجة التواطؤ على تحديد الأسعار وتدعيم العملية التنافسية، بما في ذلك توسيع نطاقه ليشمل المنشآت المملوكة للدولة وغيرها من الهيئات المعفاة بموجب التشريعات؛ (ب) إنشاء نظام فعال، ضمن إطار نظام الاشتراء العمومي، لمراجعة قرارات الاشتراء داخليا والظعن فيها؛ (ج) توفير سبل قانونية للرجوع والانتصاف من أجل معالجة النزاعات المتعلقة بالتقيد والإجراءات المعمول بها؛ (د) النص على مراجعة حسابات المشتريات (الفقرة 1 من المادة 9).
- النظر في توضيح مهام مكتب لجنة استعراض الإنفاق العام ومراجعة الحسابات واللجنة المعنية بالحسابات العمومية لضمان عدم وجود تداخل و/أو ازدواج (الفقرة 2 من المادة 9).
- اتخاذ تدابير مناسبة لتنفيذ نظم فعالة وكفؤة لتدبير المخاطر وللمراقبة الداخلية، فضلا عن اتخاذ تدابير تصحيحية (الفقرتان 2 (د) و(هـ) من المادة 9).



- النظر في اتخاذ تدابير لتيسير وتعزيز إبلاغ الجمهور بأنشطة المؤسسات الحكومية المسؤولة عن منع الفساد ومكافحته، بما في ذلك من جانب مكتب أمين المظالم (المادة 10(ج)).
- تعزيز التدابير القائمة لمكافحة الفساد في القطاع الخاص، والتي تشمل معايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات، وتحديد عقوبات مناسبة على عدم الامتثال (الفقرتان 1 و 2 من المادة 12).
- ضمان منع الممارسات المحاسبية المذكورة في الفقرة 3 من المادة 12 على نحو فعال.
- عدم السماح باقتطاع النفقات التي تمثل رشاً من الوعاء الضريبي (الفقرة 4 من المادة 12).
- اتخاذ تدابير إضافية لضمان تعريف الناس بهيئات مكافحة الفساد ذات الصلة، وضمان إرساء إجراءات للإبلاغ، بما في ذلك دون الكشف عن الهوية، وجعلها ميسورة لعامة الناس (الفقرة 2 من المادة 13).

#### 4-2- الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حددت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- مساعدة في صياغة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، وبناء مؤسسات لجنة مكافحة الفساد (المادتان 5 و 6).
- بناء قدرات مكتب مراجعة الحسابات، ودائرة البيئة الوطنية، ومجلس الأعمال التجارية والتجارة والاستثمار من أجل تسليط الضوء على مخاطر الفساد المحتملة ووضع ممارسات لمنع الفساد موضع التنفيذ (المادة 6).
- دعم صياغة مشروع قانون حماية المبلغين عن المخالفات، وإدخال تعديلات على قانون الانتخابات ولائحته التنظيمية فيما يتعلق بالمساءلة بشأن المقبوضات والنفقات الخاصة بالحملات (الفقرة 3 من المادة 7).
- جمع البيانات الإحصائية.
- بناء القدرات في مجال المحاسبة الجنائية وتكنولوجيا المعلومات (المادتان 14 و 52).

#### 3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

##### 3-1- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و 56 و 59)

ينظم قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية لسنة 2003 مسائل المساعدة القانونية المتبادلة، وينطبق في سياق استرداد الموجودات. وجزر كوك طرف أيضاً في الخطة المتعلقة بالمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية داخل دول الكومنولث.

ومكتب محامي التاج هو السلطة المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة، وقد أبلغت جزر كوك الأمين العام للأمم المتحدة بذلك. وفوض النائب العام التزاماته القانونية بموجب قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية إلى الوكيل العام. غير أن الطلبات تستقبل وترسل عادة عبر القنوات الدبلوماسية.

وحتى الآن، لم ترفض جزر كوك أي طلب يتعلق باسترداد الموجودات، واستجابت لخمسة طلبات واردة للتحفظ على الموجودات (على النحو المحدد في المادة 50 من قانون عائدات الجريمة) واسترداها. ولم ترسل بعد أي طلبات لاسترداد الموجودات.

وتجيز المادة 39 من قانون وحدة الاستخبارات المالية للوحدة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بسوء السلوك المالي لنظرائها الأجنبي، بمبادرة منها أو بناء على طلب. وتتبادل السلطات أيضا المعلومات بصورة تلقائية عن طريق الإنترنت.

وعلا بالمادة 4 من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، لا تشترط جزر كوك لتبادل المساعدة القانونية وجود معاهدة. وأبرمت جزر كوك العديد من اتفاقيات التعاون الدولي الثنائية والمتعددة الأطراف في مجالات مكافحة الجريمة وتعقب العائدات الإجرامية واستردادها. ووقعت وحدة الاستخبارات المالية 13 مذكرة تفاهم مع نظراء أجنبي، بالإضافة إلى مذكرة تفاهم واحدة مع رابطة وحدات الاستخبارات المالية لجزر المحيط الهادئ.

*منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان 52 و58)*

تخضع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال، وفقا للمواد من 23-34 من قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية والبيان التحوطي 2006-08 الصادر عن لجنة الإشراف المالي (المنطبق على المصارف). وتشمل هذه المتطلبات توكي الحرص الواجب بشأن الزبائن، بما في ذلك "اعرف زبونك" وتحديد هوية المالكين المنتفعين (المواد 25 إلى 34 من قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية)، والرصد المستمر للمعاملات، والتحديث الدوري والمتواصل للبيانات، وحفظ السجلات (المواد 41 إلى 44 من القانون)، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (المواد 45 إلى 53 من القانون). كما شملت المتطلبات تقييم مخاطر غسل الأموال واتخاذ إجراءات مناسبة لإدارة تلك المخاطر وتوكي الحرص الواجب المعزز تجاه الزبائن ذوي المخاطر العالية والحسابات والمعاملات ذات المخاطر العالية، بما فيها حسابات الأشخاص الأجنبي والمحليين المعرضين سياسيا وأفراد أسرهم والمقربين منهم.

ولمساعدة المؤسسات المعنية بالإبلاغ على الوفاء بالتزاماتها بموجب قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية، أصدرت وحدة الاستخبارات المالية توجيهات بشأن عدة مسائل، منها تقييمات المخاطر، وتوكي الحرص الواجب بشأن الزبائن، وحفظ السجلات، والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، وتنفيذ نظام للامتثال.

وتعقد وحدة الاستخبارات المالية دورات منتظمة للتثقيف والتوعية لمساعدة المؤسسات المعنية بالإبلاغ على تنفيذ المتطلبات الجديدة المتعلقة بتقدير المخاطر المنصوص عليها في قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية. كما أصدرت المبادئ التوجيهية للممارسات الواردة في قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية، والتي تشمل إجراءات لتصنيف الزبائن على أساس المخاطر (فئات الزبائن أو العلاقات التجارية أو المعاملات ذات المخاطر الأعلى). وعلاوة على ذلك، توجد على الموقع الشبكي للجنة الإشراف المالي قائمة بالأشخاص المعرضين سياسيا تقوم لجنة الإشراف المالي ووحدة الاستخبارات المالية بإعدادها وتحديثها.

وتمنع إجراءات ترخيص المصارف المنصوص عليها في قانون المصارف إنشاء مصارف وهمية (المادة 29). وتحظر المادة 46 من قانون المصارف والمادة 55 من قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية إقامة علاقات مراسلة مصرفية مع المصارف الوهمية. وعلاوة على ذلك، فإن المادة 40 (4) من القانون تلزم المؤسسات المعنية بالإبلاغ باتخاذ التدابير المناسبة للتأكد من أن مؤسساتها المراسلة لا تسمح للمصارف الوهمية باستخدام حساباتها.

وتأسست وحدة الاستخبارات المالية في عام 2001، ويحدد قانون وحدة الاستخبارات المالية تنظيمها ومهامها وواجباتها وصلاحياتها، ويعهد إليها القانون بعدة مهام ووظائف، أبرزها تلقي وتحليل تقارير المعاملات المشبوهة، وإجراء أي تحقيقات ضرورية، وإحالة النتائج إلى السلطات المختصة. ويجوز لوحدة الاستخبارات المالية، وهي جزء من لجنة الإشراف المالي، توقيع مذكرات تفاهم وتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني

والدولي. وهي أيضا عضو في مجموعة إيغومونت منذ عام 2004. كما كلفها مجلس الوزراء بالتنسيق لتنفيذ النظام الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال لجنة التنسيق بين الأجهزة والوزارات.

ولم تنشئ جزر كوك نظما لإقرارات الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعنيين.

ولا توجد لدى جزر كوك أحكام لإلزام الموظفين العموميين المعنيين الذين لهم مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على ذلك الحساب بأن يبلغوا السلطات المعنية عن تلك العلاقة أو أن يحتفظوا بسجلات ملائمة فيما يتعلق بتلك الحسابات.

*تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛  
التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و54 و55)*

لا يوجد أساس قانوني صريح يمنح دولة أخرى وضعية قانونية تسمح لها برفع دعاوى مدنية أمام محاكم جزر كوك من أجل تثبيت حق في ممتلكات اكتسبت بارتكاب جريمة فساد أو لتثبيت ملكية تلك الممتلكات، أو للمطالبة بتعويض عن الأضرار.

وتجيز المادة 20 من قانون عائدات الجريمة للمحكمة، عندما يتعين عليها اتخاذ قرار بشأن المصادرة، بأن تعترف بمطالبة شخص آخر بممتلكات اكتسبت بارتكاب جريمة فساد. غير أن هذا لا يمتد على ما يبدو إلى الدول الأجنبية.

وتتيح المادة 38 من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية للنائب العام طلب تسجيل أمر مصادرة أجنبي قائم على الإدانة في جريمة خطيرة. وتتص المادة 40 من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، والمادة 25 من قانون عائدات الجريمة كذلك على أنه يجوز إنفاذ المصادرة الأجنبية المسجلة كما لو كانت صادرة عن المحكمة بموجب قانون عائدات الجريمة. وتشمل "الجريمة الخطيرة"، حسب التعريف الوارد في قانون عائدات الجريمة، جميع الجرائم المدرجة ضمن نطاق الاتفاقية. كما يسمح قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية للسلطات الوطنية باستصدار أمر مصادرة محلي بناء على طلب أجنبي (المادة 2 (أ) (3)).

ويمكن للمحكمة مصادرة الممتلكات ذات المنشأ الأجنبي من خلال قرار قضائي بشأن جريمة غسل أموال (المادة 17 من قانون عائدات الجريمة، مقروءة بالاقتران مع المادة 280 ألف (1) من قانون الجرائم).

وتتص المادة 15 من قانون عائدات الجريمة على المصادرة غير المستندة إلى الإدانة من خلال السماح للوكيل العام بأن يقدم طلبا إلى المحكمة لاستصدار أمر بمصادرة أي ممتلكات مشبوهة، في غضون ستة أشهر من فرار الشخص، أو عند يموت الشخص الذي صدر الأمر بحقه. ورغم أن أمر المصادرة الأجنبي غير المستند إلى الإدانة قد لا ينفذ مباشرة، فإنه يمكن تطبيق المادة 15 من القانون بناء على طلب أجنبي.

وتتص المادة 38 من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية على إنفاذ أوامر التقييد الأجنبية من خلال تسجيلها من جانب النائب العام في المحكمة.

ويمكن للسلطات المختصة تجميد أو حجز الممتلكات بناء على طلب أجنبي (المادة 18 من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية). وعلاوة على ذلك، تتاح في سياق التعاون الدولي نفس مجموعة التدابير والإجراءات المتاحة في الإجراءات الجنائية الداخلية، بما فيها تلك المتعلقة بتتبع وتجميد وحجز ومصادرة الممتلكات (المادة 42 من قانون عائدات الجريمة).

ويمكن للسلطات المختصة إصدار أوامر الحفظ دون طلب مسبق للمساعدة القانونية المتبادلة، استنادا فقط إلى أمر توقيف أجنبي أو لائحة اتهام أجنبية.

وتحدد المادة 7 من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية المعلومات التي يتعين إدراجها في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المرسله إلى جزر كوك. ولا يعد عدم تقديم الدولة الطالبة لمعلومات كافية سببا لرفض الطلب، وإن كان النائب العام غير ملزم بالنظر في الطلب إلى حين تقديم تلك المعلومات. ولا ينص قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية على إمكانية رفض تقديم المساعدة إذا كانت الممتلكات ذات قيمة لا يعتد بها.

ولا يوجد حكم قانوني يلزم السلطات المختصة، قبل رفع أي تدبير مؤقت وحيثما أمكن ذلك، بأن تتيح للدولة الطالبة فرصة لعرض ما لديها من أسباب تستدعي مواصلة ذلك التدبير.

وتتص المادتان 20 و53 من قانون عائدات الجريمة على توفير الحماية العامة للأطراف الثالثة الحسنة النية في حالات الحجز والمصادرة. وتمتد هذه الحماية إلى الحجز والمصادرة بناء على طلب أجنبي.

### إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

تشير المادة 19 من قانون عائدات الجريمة إلى أنه ينبغي نقل الممتلكات المصادرة إلى التاج. غير أن المادة 44 تنص بوضوح على أنه يتعين على المحكمة أن تأمر، بناء على طلب، بإعادة الممتلكات المضبوطة إلى الشخص الذي يدعي أن له مصلحة في تلك الممتلكات إذا اقتضت بأنه يحق للشخص حيازتها. وعملا بالمادة 42، تنطبق المادة 44 بشكل خاص في سياق المساعدة القانونية المتبادلة. ويشمل مفهوم "الشخص الذي يدعي أن له مصلحة" المشار إليه في المادة 44 الدول الأجنبية. وعلاوة على ذلك، تنص المادة 100 صندوق الموجودات المصادرة، وتتص على أنه يجوز دفع مبالغ من الصندوق للوفاء بالتزام التاج تجاه ولاية قضائية أجنبية فيما يتعلق بالموجودات المصادرة، سواء بموجب معاهدة أو ترتيب. غير أن تشريعات البلد لا تحدد صراحة مختلف سيناريوهات إعادة الممتلكات المشمولة في الاتفاقية.

ولا تفرض جزر كوك أية شروط على إعادة الممتلكات. كما تسمح تشريعاتها بتعويض ضحايا الجريمة (المادتان 415 و416 من قانون الجرائم).

ولا تنظم جزر كوك النفقات المتكبدة في تقديم المساعدة القانونية المتبادلة.

ولا يوجد مانع قانوني يحول دون قيام السلطات بإبرام اتفاقات أو ترتيبات على أساس كل حالة على حدة، من أجل التصرف النهائي في الممتلكات المصادرة.

### 3-2- التحديات التي تواجه التنفيذ

يوصى بأن تقوم جزر كوك بما يلي:

- اعتماد تدابير تشريعية أو سياساتية لتنظيم المسائل المحددة المتعلقة باسترداد الموجودات بالتفصيل، بما يتماشى مع متطلبات الفصل الخامس (المواد 51 و55 و57).
- النظر في إنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعنيين، والنص على عقوبات ملائمة على عدم الامتثال والنظر في اتخاذ تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتبادل المعلومات ذات الصلة مع السلطات الأجنبية المختصة (الفقرة 5 من المادة 52).
- النظر في اتخاذ تدابير لإلزام الموظفين العموميين المعنيين الذين لهم مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على ذلك الحساب بأن يبلغوا السلطات المعنية عن تلك العلاقة وأن يحتفظوا بسجلات ملائمة فيما يتعلق بتلك الحسابات (الفقرة 6 من المادة 52).

- اتخاذ تدابير للسماح صراحة لدولة أخرى برفع دعوى مدنية أمام محاكمها لتثبيت حق في ممتلكات اكتسبت بارتكاب جريمة فساد (المادة 53 (أ)).
- اتخاذ تدابير تأذن صراحة لمحاكمها بأن تأمر من ارتكبوا جرائم فساد بدفع تعويض لدولة أخرى تضررت من تلك الجرائم (المادة 53 (ب)).
- اتخاذ تدابير تأذن صراحة لمحاكمها، عندما يتعين عليها اتخاذ قرار بشأن المصادرة، بأن تعترف بمطالبة دولة أخرى بممتلكات اكتسبت بارتكاب جريمة فساد باعتبارها مالكة شرعية لها (المادة 53 (ج)).
- تضمين تشريعاتها حكماً قانونياً يلزم سلطاتها المختصة، قبل رفع أي تدبير مؤقت وحيثما أمكن ذلك، أن تتيح للدولة الطالبة فرصة لعرض ما لديها من أسباب تستدعي مواصلة ذلك التدبير (الفقرة 8 من المادة 55).
- اعتماد تشريعات لتنظيم مسائل محددة بالتفصيل بشأن استرداد الموجودات، فيما يتعلق بالجرائم المنشأة وفقاً للاتفاقية، وبما يتفق مع متطلبات الفصل الخامس (الفقرة 3 من المادة 57).
- النظر في اعتماد تدابير تشريعية أو سياساتية لتنظيم النفقات المتكبدة في تقديم المساعدة القانونية المتبادلة في مجال استرداد الموجودات (الفقرة 4 من المادة 57).

### 3-3- الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حددت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- المساعدة في إعداد تشريعات تتعلق باسترداد الموجودات ووثيقة سياسات بالإضافة إلى دليل بشأن استرداد الموجودات (المادة 51).
- بناء القدرات في مجال تقييم مخاطر الفساد (المادة 51).
- المساعدة في إنشاء نظام لإقرارات الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعنيين (الفقرتان 5 و6 من المادة 52).